# قطاع الكهرباء: مليارات ضائعة وإنتاج يراوح في مكانه

□ بغداد/ قيس الزبيدي

عاملون في محطات كهربائية .. ارشيف

يعد العراق الدولة الغنية بالنفط والثرية بالموارد ومن اغرب دول العالم بل أندرها في استنزاف مبالغ طائلة من ثرواته المالية دون جدوى لمعالجة أزمة الطاقة الكهربائية. ويقول علي العنبوري رئيس تجمع العراق ٢٠٢٠ إن العراق انفق مبالغ طائلة على قطاع الكهرباء تجاوزت الـ٣٠ مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، وهي أرقام فلكية كبيرة قلما نسمع نظيراً لها في دول العالم قاطبة، ويضيف انه وفق المعايير المحاسبية الدولية يفترض أن ينتج كل مليار دولار ألف ميكا واط يضاف إلى الطاقة الكهربائية، ويؤكد العنبوري انه في حال أن تكون هذه المبالغ قد صرفت فعلا على قطاع الكهرباء فإن حجم الطاقة الكهربائية المنتجة في حاليا يفترض ان يغطي كل منطقة الشرق الأوسط، منوها بحجم الهدر والفساد والإساءة في استخدام المال العام والسرقات التي تجاوزت الـ ٨٠.٧٠٪ من التخصيصات المالية للطاقة الكهربائية حسب قوله. وتقدر إيرادات الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٢ بمبلغ (١٠٢،٣٢٧) ترليون دينار، بعد احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (٨٥) دولاراً للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (٢،٦) مليون برميل يومياً بضمنها (١٧٥) ألف برميل يومياً عن كميات النفط الخام المنتج في إقليم كردستان، وتبلغ حصة الأموال المخصصة لقطاع الطاقة بضمنها الكهرباء ما يقارب (٢٠،٤٦١) ترليون دينار. ولفت العنبوري إلى أن الوعود الجديدة لوزارة الكهرباء تشير إلى انه بنهاية عام ٢٠١٣ ستنتهي مشكلة الكهرباء في العراق، معربا عن اعتقاده بعدم وصول العراق الى حجم الطاقة الإنتاجية التي يحتاجها ببلوغ تلك المدة لأسباب عدة من بينها الزيادة السكانية التي لم تؤخذ بنظر الاعتبار، والناجمة عن تحول بيوت حجمها ٦٠٠ متر من وحدة سكنية تؤوي عائلة واحدة إلى ثلاث أو اربع او خمس وحدات سكنية تؤوي أكثر من عائلة، كما أن الوحدة السكنية التي كانت تستخدم مكيفا واحدا سابقا أصبحت الان تستخدم نحو خمس وحدات تبريد او تكييف مركزي على الأقل، وبالتالي أصبحت هناك زيادة كبيرة في حجم استخدام الطاقة لا يعتقد أن وزارة الكهرباء العراقية مدركة تماما لهذه الزيادة في حجم استهلاك او قامت بقياسها بشكل مضبوط.

وقدرت خطة وضعتها شركة بارسونز برينكيرهوف للاستشارات لحساب وزارة الكهرباء العراقية للسنوات ٢٠١٠ . ٢٠٣٠ حاجة العراق إلى إنفاق (٨٠) مليار دولار في السنوات العشرين المقبلة لتلبية حاجات سكانه في مجال الكهرباء، وأشارت هذه الوثيقة الى أن إجمالي الاستثمار خلال السنوات الخمس المقبلة لتطبيق الخطط الجارية سيكون بحدود (٢٦) مليار دولار، منها عشرة مليارات للإنتاج على المدى القريب.

واقترح العنبوري تخصيص قطاع الكهرباء بالكامل لحل هذه المشكلة وتحول الدولة من منتجة للكهرباء الى مراقب ومشتر لها لان القطاع الخاص اقدر على إدارة هذا القطاع الحيوي والمهم، لافتا إلى تجربة إقليم كردستان في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية حيث أن المحطات الكهربائية الخاصة أكثر استقرارا والتزاما بتزويد الطاقة وربما اقل أيضا في نسبة الهدر الذي يحدث بمحطات الطاقة المملوكة للقطاع العام.

وكانت وزارة الكهرباء في حكومة إقليم كردستان قد أعلنت مطلع تموز المنصرم تمكنها من إنتاج ٣٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء وزيادة ساعات تجهيز مواطني الإقليم بـ٢٢ ساعة كهرباء، مؤكدة في الوقت ذاته استمرار العمل لإنتاج ٦٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠١٥، بينما أعلنت وزارة الكهرباء في بغداد إن إنتاج الطاقة الكهربائية سيصل خلال الصيف الحالي الى (٩٠٠٠) ميغاواط، بزيادة نسبتها (٥٠ ٪) عن إنتاج الوزارة صيف العام الماضي، وبمعدل ساعات تجهيز يتراوح بين (٨.٦) ساعات يوميا، مشيرة الى أن العام القادم سيشهد وصول انتاج الكهرباء الى (١٥٣٥٠) ميغاواط ما سيمكن العراق من الاكتفاء الذاتي وسد حاجة الاستهلاك المحلي من الكهرباء، فيما تسعى الوزارة الى تنفيذ مشاريع في قطاع الكهرباء من المؤمل ان تؤمن اكثر من ٢٧ الف ميكا واط في عام ٢٠١٤ بحسب تصريحات وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان.

من جانبها أكدت سوزان السعد عضو لجنة النفط والطاقة النيابية عن التحالف الوطني ان مجموع المبالغ التي صرفتها الحكومة العراقية على مشاريع الطاقة الكهربائية قارب الـ ٢٧ مليار دولار، في حين انفق المواطنون نحو ٨٠مليار دولار على مدى السنوات الثماني الماضية، وهذه المبالغ الطائلة والأرقام الفلكية لم يسعف واقع الكهرباء المتردي في البلاد، ولم يكن له أي انعكاس ايجابي على واقع ساعات التجهيز بالطاقة الكهربائية، مشيرة إلى ان مجموع المبالغ التي صرفت على قطاع الكهرباء في العراق، تعادل عشرة أضعاف ميزانية البحرين البالغة ٥,٥ مليار دولار، وأكثر من ميزانيتي الكويت والإمارات بكثير، على حد تعبيرها. وأوضحت السعد ان وزارة الكهرباء صرفت أموالا هائلة على هذا القطاع تكفي لشراء أصول شركات جنرال ألكتريك الأمريكية وسيمنز الكترونيك وميتسوبيشي بور، وتابعت السعد أن دولة الإمارات العربية المتحدة أنشأت محطة كهرباء الحسيان التي تبلغ طاقة التوليد الكلي لها ٩٠٠٠ ميكاواط عند انجاز آخر مرحلة والتي تعادل بمفردها إنتاج الطاقة الكهربائية مرة ونصف، إنتاج محطات العراق مجتمعة في الوقت الحاضر. وفي وقت دعت فيه رئاسة البرلمان لجنة النفط والطاقة النيابية للتحقيق بشكل تفصيلي بمصير ٢٧ مليار دولار خصصت لتطوير القطاع الكهربائي، أعلنت اللجنة التحقيقية البرلمانية في إخفاقات توزيع الطاقة الكهربائية لوزارة الكهرباء العراقية أن أكثر من (٢١) مليار دولار صرفت على قطاع الكهرباء منذ عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١١، موضحة ان الطاقة المنتجة عام ٢٠٠٤ بلغت (٤٦٠٠) ميغاواط، أما المنتجة عام ٢٠١١ فكانت (٤٧٠٠) ميغا واط، وأشارت اللجنة الى ان هذا الفرق في الإنتاج يعد ضئيلا جدا قياسا بحجم الأموال التي صرفت على مشاريع الطاقة الكهربائية، يأتي ذلك وسط تساؤلات طرحها نواب في البرلمان عن الجهة التي تتحمل مسؤولية الإخفاق في تحسين واقع الكهرباء على مدى السنوات الماضية رغم الأموال الضخمة التي صرفت، والتي كان يمكن لها تامين ١٧ ألف ميغاواط. ويلقي بعض المراقبين اللوم في استفحال أزمة الكهرباء في العراق على فشل ادارة وزارة الكهرباء لهذا الملف رغم صرف مبالغ طائلة على هذا القطاع، حيث ذهبت مليارات الدولارات هدرا بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي الدقيق لتجاوز الأزمة وحالات الفساد الإداري والمالي المستشري في إدارة هذه المنظومة وسرقة أجهزة ومعدات السيطرة المختلفة في الكثير من محطات الطاقة الكهربائية. على صعيد متصل وفي مسعى للخروج من أزمة الكهرباء الخانقة والحد من تأثيراتها على الشارع العراقي صوّت البرلمان الشهر الماضي لصالح قرار اصدرته لجنة النفط والطاقة في البرلمان يقضي بعرض ملف الطاقة الكهربائية في العراق الى الاستثمار، وبررت اللجنة النيابية هذا القرار بعدم قدرة وزارة الكهرباء على توفير الطاقة طيلة الأعوام التسعة الماضي، حيث جرى استثناء الشركات الاستثمارية الراغبة في الاستثمار بالطاقة الكهربائية من قانوني التعرفة الكمركية والاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، بغية خلق مناخ استثماري أكثر جذبا لشركات إنتاج الطاقة الكهربائية العالمية.

جمهورية العراق
محافظة كربلاء المقدسة
قسم العقود العامة

العدد/ ١٢٩٠٥
التاريخ/ ١٦/ ٨/ ٢٠١٢

## إعادة إعلان مناقصة تجهيز رقم (٨) تنمية/ ٢٠١٢ التكميلية

تعلن محافظة كربلاء المقدسة عن اجراء مناقصة عامة لمشروع
تجهيز آليات تخصصية لمديرية بلدية كربلاء المقدسة كابسة نفايات حجم (٨م٣)

نوع أزوزة عدد (٤٩) وكابسة نفايات حجم (١٠م٣) نوع ازوزة عدد (٣٦) وكانسة شوارع حجم (٦م٣) (HD١٧٠) هونداي عدد (١٤) وتريلة كابسة نفايات حجم (٥٨م٣) عدد (٣ راس تريلة+٦عربة تريلة) وتنكر حوضي ماء حجم (٤*٦) سعة ١٦٠٠٠ لتر عدد١٠)]
وفق الكميات والمواصفات المبينة في جدول الكميات الخاصة بالمشروع المذكور آنفاً والذي يمكن الحصول عليها من قسم العقود العامة في المحافظة مقابل مبلغ قدره (٢٠٠،٠٠٠) مائتان ألف دينار غير قابل للرد فعلى الراغبين من الشركات العربية والأجنبية أو مقاولين وشركات عراقية ممن لهم هوية نافذة بدرجة تصنيف (غرفة تجارة/ممتازة) أو (انشائية/ ممتازة من الشركات التي لها حق ممارسة أعمال التجارة العامة مثبتة ضمن شهادة التاسيس) تقديم اعطيتهم المستوفية للشروط والتعليمات والشروط العامة الى سكرتير لجنة فتح العطاءات المركزية في المحافظة مرافق معها التأمينات الأولية المذكورة ضمن شروط المناقصة أدناه مع وصل الشراء (باسم مقدم العطاء) النسخة الأصلية مع المستمسكات الاخرى المطلوبة الأخرى والمبينة في استمارة تقديم العطاء. آخر موعد لتقديم وتسليم الاعطية (موعد الغلق) هو الساعة الحادية عشر صباح يوم (الأربعاء) المصادف ٢٠١٢/٩/٥.

شروط المناقصة/
١.تقدم التأمينات الأولية بنسبة لا تقل عن (١٪) واحد من المائة من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان نافذة المفعول (لمدة٩٠يوم) من تاريخ غلق المناقصة معنون الى/ محافظة كربلاء/ حسابات تنمية الاقاليم (وبالعملة المحلية وبإسم مقدم العطاء) (بالنسبة للمقاولين) او المدير المفوض أو احد المؤسسين (بالنسبة للشركات حصراً) وصادر من مصرف عراقي معتمد ويفضل ان يكون من محافظة كربلاء المقدسة على ان ترفع النسبة الى ٥٪ من قيمة العقد عند الاحالة.
٢.يتم تقديم العطاء من قبل المقاول نفسه او وكيله المخول والمصدقة وكالته النافذة لدى كاتب العدل، ومن قبل المخول رسمياً بكتاب صادر وموقع من المفوض بالنسبة للشركات المقاولة وبعكسه لن يتم استلام الاعطية مهما كانت الاعذار.
٣.مدة نفاذية العطاء المقدم (٦٠) يوم بعد تاريخ غلق المناقصة.
٤.يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

الملحوظات:
١.مدة المشروع (٨) أشهر.
٢.تحديد رقم صندوق البريد لمقدم العطاء في دائرة اتصالات وبريد كربلاء المقدسة.
٣.موعد انعقاد المؤتمر يوم (الأربعاء) المصادف ٢٠١٢/٨/٢٩ الساعة (١١،٠٠صباحاً) في قسم العقود العامة لمناقشة آراء وملاحظات المقاولين بخصوص المشروع اعلاه.
٤.على الشركات والمقاولين الالتزام بما جاء بالشروط الخاصة المرافقة لوثائق المناقصة.
٥. موقع المحافظة على الانترنيت:www.HOLYKerbala.gov.iq
٦. البريد الالكتروني لقسم العقود العامة (E-mail.theholykarbala__gcd@yahoo.com) للاجابة على استفساراتكم.

المهندس آمال الدين مجيد الهر
محافظ كربلاء المقدسة